

ماريك ، بوليت ، التي شكلت أكثر من 80٪ من إجمالي إيرادات ميزانية الكويت والمملكة العربية السعودية في عام 2015 (الجدول 1)، وفي الوقت نفسه، فإن أكثر من 15٪ من المشاريع غير المتعلقة بكأس العالم تشهد تأخيرات كبيرة وتواجه خطر الإلغاء ("رويترز"، والدراية، 2004). الهدف من هذه المقالة هو تشكيل المناقشات العملية والنظرية المحيطة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص للبنية التحتية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، ومحاولات سد فجوة كبيرة في الأدبيات الموجودة من خلال معالجة تجاربهم مع هذه الظاهرة. ويقدم دراسة نقدية لمعنى الشراكات بين القطاعين العام والخاص داخل هذه الدول، وتحليلاً تجريبياً لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص الحالية. وعلى النقيض من الاتجاه الدولي حيث تم استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص بهدف التغلب على القيود المالية للحكومة، كما تم استخدام موارد ثانوية مثل التقارير الحكومية المنشورة ومقالات الصحف المحلية (باللغتين الإنجليزية والعربية) والوثائق الاستشارية لتثليث النتائج من المقابلات (بين ، وهذا يضيف إلى المعرفة القائمة فيما يتعلق بكيفية تطور الشراكات بين القطاعين العام والخاص خارج المجال الغربي، والاستنتاج الذي تم التوصل إليه هو أنه في حين أن ظاهرة تعادل القوة الشرائية لا تزال في مرحلتها الجنينية داخل هذه الدول، فإن الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 قد سرع من استجابات الحكومات السياسية لاعتماد الشراكات بين القطاعين العام والخاص لمجموعة واسعة من مشاريع البنية التحتية. وفي حين أن التمويل الخاص سيصبح في نهاية المطاف خياراً لا غنى عنه في منطقة اعتادت على ارتفاع عائدات النفط لتمويل تطوير البنية التحتية لعقود، يقترح أن هناك حاجة الآن إلى مزيد من البحث لدراسة مدى استعداد دول مجلس التعاون الخليجي الثلاث لتبني الشراكات بين القطاعين العام والخاص لمجموعة واسعة من مشاريع البنية التحتية الخاصة بها. يبدأ المقال بمراجعة الأدبيات المتعلقة بمعاني وأشكال الشراكات بين القطاعين العام والخاص والدوافع المختلفة لتوظيفها دولياً. تساعد هذه المراجعة في تحديد السمات الفريدة للشراكات بين القطاعين العام والخاص في دول مجلس التعاون الخليجي الثلاث وكيف شكل السياق المحلي سياسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كل دولة. يتم تقديم تحليل مفصل لتجارب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الكويت والمملكة العربية السعودية وقطر، وكيف تختلف عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص المستخدمة في السياقات الغربية. ثم يتم تقديم تفسير لسبب اقتصر الشراكات بين القطاعين العام والخاص في هذه الدول على الطاقة والمياه (باستثناء اثنين من الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المطارات في المملكة العربية السعودية) وعدم توسيعها لتشمل قطاعات أخرى. مما يشير أيضاً إلى إجراء مزيد من البحوث حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المنطقة. 2010 ، ص 68). حيث لا تزال الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مرحلتها المبكرة. 2001) "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" بأنها "ثلاثة من أكثر المصطلحات انزلاقاً في القاموس السياسي الحديث. تختلف تعاريف الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتميل إلى التأكيد على جوانب مختلفة. وفي الوقت نفسه، يعتبر فيفز وبينافيدس وباريس (2010) أن أي مشروع للبنية التحتية، بغض النظر عن الشكل القانوني أو المؤسسي، هو شراكة بين القطاعين العام والخاص، لأنها تجمع موارد ومعارف ومهارات القطاعين العام والخاص التي تهدف اتفاقيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى تحقيقها. تمثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص "التزاماً متبادلاً" من القطاعين لتحقيق هدف محدد يتجاوز شروط العقد و "يتجاوز وأكثر" العلاقة بين المدير والوكيل التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقات التعاقدية (ص 200). وتوفير البنية التحتية، وعلى النقيض من ذلك، 2013) الخصخصة من تعريفها للشراكات بين القطاعين العام والخاص، على غرار بنك التنمية الآسيوي (دوفيلد، ولكنها تشدد على نقل المخاطر إلى القطاع الخاص، والذي يشمل أنشطة تتراوح من تقديم الخدمات الطوعية والتعاونية مع المؤسسات الخاصة وغير الربحية، حدد ليندر Hodge and (1999) ست طرق متميزة وأحياناً "متداخلة" لفهم الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتحدث عنها ، يميز بين العلماء الذين يعتبرون الشراكات بين القطاعين العام والخاص "مخططاً للحكومة" وغيرهم ممن ينظرون إليه (2010) Greve على أنه "لعبة لغوية" ، تعرف الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية تعريفاً ضيقاً بأنها "اتفاق يدخل فيه القطاع العام في اتفاقات تعاقدية طويلة الأجل مع كيانات القطاع الخاص لبناء أو إدارة مرافق البنية التحتية للقطاع العام من قبل كيان القطاع الخاص" (غريمسي ولويس، فيفيس وآخرون ، إلى حد كبير ، 2010؛ فيفيس وآخرون ، وقد اقترح أن أحد الأسباب الرئيسية وراء أوجه القصور هذه في تسليم البنية التحتية هو الافتقار إلى الحوافز والآليات المبتكرة والخبرة داخل القطاع العام (ليتل ، أكدت هذه المبادرة على استخدام التمويل الخاص واعتمدت علامة الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تم تمويل وتشغيل PFI استخدامها لمشاريع التنمية الحضرية في الولايات المتحدة ، 2000). 2004؛ 2010) ، تم توسيع نموذج

مشاريع البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية مثل المستشفيات والمدارس والمطارات والجسور ومحطات الطاقة والطرق "إلى ظهور الشراكة بين القطاعين العام والخاص ك"مفهوم عصري (Garvin and Bosso ، 2003) السريعة ذات الرسوم على عكس الخصخصة التي تتطلب "النقل الكامل لملكية أصول البنية التحتية من القطاع العام إلى القطاع ، (Wettenhall) توفر الشراكة بين القطاعين العام والخاص فرصة لكلا القطاعين "للشراكة" والتعاون في تنفيذ (Vedachalam et al) "الخاص المشروع من خلال التفاوض على نقل المخاطر وغيرها من الترتيبات. (2011). للإفراج عن الدفع وتلقي الأرباح ، حتى داخل يوضح Chan ، تختلف هذه العوامل عن السياق في أستراليا ، (McQuaid and Scherrer) البلدان الأنجلوسكسونية أن القيمة مقابل المال كانت الأساس المنطقي الأساسي لاعتماد الشراكات بين القطاعين العام والخاص (Siemiatycki 2013) في البنية التحتية ، والافتقار إلى الشفافية في حساب مقارنة القطاع العام. وبالمثل، باختصار، ولذلك، من الضروري تجنب اتباع نهج "مقاس واحد يناسب الجميع" عند تحليل معنى وتعادلات القوة الشرائية واعتمادها في بلد معين أو تخصص معين.